المسائل التأصيلية في المتابعات الحديثية

وليد بن أمين الرفاعي

المسائل تأصيلية

في

المتابعات الحديثية

تأليف

د / وليد الرفاعي

المتابعات تعريفها وأقسامها وأمثلة عليها ، واستخدامها في الحكم على الرواة ومروياتهم ، وشروطها ، وفوائدها

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده ورسوله. (صلى الله تعالى وسلم عليه وعلى آله وبارك)

{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون}،{يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا}،{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما}.

أما بعد، فإن أصدقَ الحديث كتابُ الله، وخيرَ الهدي هدي محمد صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكلَّ محدثة بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة، وكلَّ ضلالة في النار.

أما بعد

فهذا تحرير موسع شيئا ما في المتابعات وأنواعها وحكمها واستعمالها في تقوية الأحاديث وكيفية استعمالها ، أهدية للأكارم في شبكة الألوكة العزيزة – نفع الله نهم – والله من وراء القصد ، وهو يهدي السبيل .

وكتبه : وليد الرفاعي

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة الدراسة في اختلاف الباحثين اختلافا شديدا، فمنهم من يرى أن المتابعات تقوي الأحاديث الضعيفة مطلقاً، دون اعتبار لدرجة ضعفها. وفريق يرى العكس أن المتابعات لا تقوي الأحاديث الضعيفة ، مهما تعددت طرقها، وتباينت مخارجها ، وآخرون يرون أن المتابعات تقوي الأحاديث الضعيفة ضعفا خفيفا فقط ، هذا من ناحية المتن ، أما من ناحية السند فمنهم من يرى أن المتابعات تقوي الأسانيد فقط، بينما تقوي الشواهد المتون ومنهم من يرى أن المتابعات التامة فقط تقوي الأحاديث الضعيفة ، وآخرون يرون عدم تقوية أحاديث المجاهيل للعين .

لذلك علة الهمة في كتابة هذا البحث

أهداف البحث :

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية:

أولا :بيان تعريف المتابعة لغة واصطلاحا.

ثانيا : ايضاح انواعها ومراتبها .

ثالثا : استعمالها في الحكم على الرواة ومروياتهم.

رابعا : ابراز شروط المتابعات وفوائدها وارشادات مهمة في المتابعات.

أهمية البحث :

. تتجلى أهمية هذه الدراسة في تقوية الحديث ، بالظفر على رواية أخرى:

فتُجبر الضعف في الحديث الذي فيه ضعف قريب، ويزداد الحديث القوي قوة بها ، وايضا ليس كل راوٍ يُعتبر به في باب والمتابعات ، فالراوي الذي يُعتبر به ويُغتفر في باب المتابعات هو الراوي الضعيف القريب الضعف ، فالرواة قسمان :رواة ضعفهم قريب وينجبر بمثلهم ، ورواة ضعفهم بعيد ولا ينجبر ، كالوضاعين والمتهمين والمتروكين . ولهذا يقول الدارقطني في بعض الضعفاء :(يصلح للاعتبار) أو (لا يصلح أن يُعتبر به) كما ذكر عنه الحافظ ابن الصلاح في مقدمته (ص ١٧٥).

الدراسات السابقة:

:الدراسات السابقة :

تناثرت مادة هذا البحث في العديد من كتب مصطلح الحديث القديمة والحديثة، كما كتبت فيه العديد من الدراسات المعاصرة، والتي من أبرزها الدراسات التالية

الدراسة الأولى: الثمار اليانعة في أحكام الشاهد والمتابعة [1] لابي عبد الباري الصومالي محمود محمد محمود الشبلي. وقد تناول في دراسته العديد من القضايا العلمية المهمة، فعّرف الاعتبار، والمتابعات،والشواهد، وذكر شروط وأقسام كل منها، وبين الرواة الذين يعتبر بأحاديثهم، والرواة الذين لا يعتبر بهم، كما بين أنواع المرويات التي تصلح للاعتبار بها، والمرويات التي لا تصلح لذلك، وختم دراسته بالإشارة لبعض التوصيات التي تضمنت مشاريع لبحوث علمية.

[1] دراسة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية. بجامعة جنوب إفريقيا، بإشراف الأستاذ
الدكتور/ يوسف دادو، نوفمبر ٢٠٠٥م، توجد منه نسخة إلكترونية pdf اعتمدت عليها في العزو.

الدراسة الثانية: المتابعات والشواهد دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم [٢] لصالح بن عبد الله بن حمد العصيمي، وقد قسم دراسته لقسمين: نظري، وتطبيقي. وتناول في القسم النظري العديد من الموضوعات الأساسية المتعلقة بالمتابعات والشواهد، وذكر مظان المتابعات والشواهد، وقسمها قسمين: مظان عامة، ومظان خاصة، وتحدث عن فوائد كل من الاعتبار، والمتابعات، والشواهد. وتناول في القسم التطبيقي من دراسته العديد من المسائل العلمية المهمة، وتحدث عن أهمية التطبيق في إبراز القواعد النظرية، وترجم للإمام مسلم ـ رحمه الله ـ وعرف بصحيحه، بطرق الكشف عن رواة المتابعات والشواهد في صحيح الإمام مسلم، أما أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فمنها: أن عدد رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلم: ثلاثة وتسعين راوياً (٩٣ راوياً)، شاركه البخاري في تسعة وثلاثين راوياً (٣٩ راوياً)، كما أن الدراسة توصلت إلي أن درجات رواة المتابعات والشواهد في صحيح الإمام مسلم متفاوتة، حيث ثبت للباحث أن فيهم الثقة، والصدوق، والضعيف.

---

[٢] (١ (دراسة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية ـ بجامعة أم القرى ـ كلية الدعوة وأصول الدين
ـ قسم الكتاب والسنة ـ للعام ٢٠٠٧م الموافق ١٤٢٨هـ ،

الدراسة الثالثة: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات [٣] لأبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، ركز في دراسته على بيان العلل التي تعتري الشواهد والمتابعات، فتُظهر جانب الخطأ فيها، وترجح جانب الرد لها، وتحقق نكارتها وشذوذها؛ فتوجب اطراحها، وعدم الاعتداد بها في باب الاعتبار.

الدراسة الرابعة: الراجح في قبول المتابعات والشواهد،[٤] مقال لأبي حفص المسندي الأثري، أشار في مقاله لبعض الأئمة الذين وجد في كلامهم ما يدل على قبولهم للمتابعات، وذكر منهم: الإمام أحمد، والبخاري، والنسائي.

الدراسة الخامسة: الأخطاء الشائعة في تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد، [٥] مقال لحساس محمد نصر الدين، ذكر في مقاله تسعة أخطاء في تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد، وهي الأخطاء التالية: التقوية بالطرق شديدة الضعف، تقوية رواية مجهول العين، أو المبهم بغيرها، أوتقوية غيرها بها، التقوية بالشواذ والمناكير، تقوية الوجه المحفوظ أو المعروف بالوجه الشاذ أو

٣الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات ص ٦٣

٤ منشور بموقع: com.ahlalisnad.www://http الخاص بـ (ملتقى أهل الإسناد المتخصص في الحديث

٥ http://www.feqhweb.com بموقع منشور

المنكر، تقوية الحديث بروايته عن مجموعة من الرواة المبهمين، تقوية المرفوع محتملاً لضعف بالموقوف، تقوية الموقوف لفظا بالمرفوع حكماً، عدم اعتبار نكارة المتن عند التقوية بمجموع الطرق، تقوية الأسانيد محتملة الضعف دون اعتبار للزيادات في المتون.

الدراسة السادسة : الاعتبار للمتابعات والشواهد عن المحدثين للمرتضي الزين احمد محمد حاول في هذا البحث التعرف على أسباب تباين وجهات نظر الباحثين استخدام المتابعات والشواهد عند المحدثين، فمن الباحثين من يرى أن المتابعات والشواهد تقوي الأحاديث الضعيفة مطلقاً، دون اعتبار لدرجة ضعفها، بينما يرى آخرون منهم أن المتابعات والشواهد لا تقوى الأحاديث الضعيفة، مهما تعددت طرقها، وتباينت مخارجها.

منهجية البحث:

المنهج الذي سلكته في هذا البحث هو المنهج التحليلي المقارن، وذلك باستقراء كتب المصطلح والرسائل العلمية المؤلفة في ذات ، وأخذ المواضع مدار البحث ثم مقارنة هذه المواضع بالطرق الاخرى وعرضها على القواعد العامة لعلماء هذا الفن

هيكل البحث:

لأجل الدخول في الموضوع والكلام على المتابعات ، قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول :

الفصل الاول تعريف المتابعات واقسامها وامثلة عليها وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الاول :المتابعات لغة واصطلاحا وفيه مطلبان :

المطلب الأول: المتابعات لغة

المطلب الثاني المتابعات اصطلاحا

المبحث الثاني اقسام المتابعات ، وفيه مطلبان

المطلب الاول : باعتبار طبقة المتابِع.

المطلب الثَّاني: باعتبار نوع المتابعة.

المبحث الثالث : امثلة للمتابعات :

الفصل الثاني : حكم استخدام المتابعات في الحكم على الرواة ومروياتهم ، وفيه مبحثان

المبحث الاول :حكم استخدام المتابعات في الحكم على الرواة ، وفيه اربعة مطالب:

المطلب الاول : استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بفحش الغلط.

المطلب الثاني : استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بالوهم:

المطلب الثالث : استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بالمخالفة:

المطلب الرابع : استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بسوء الحفظ:

المبحث الثاني: استخدام المتابعات في الحكم على الروايات ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الاول : استخدام المتابعات في تقوية الأحاديث الضعيفة لمرتبة الحسن لغيره:

المطلب الثاني : استخدام المتابعات في تقوية الأحاديث الحسنة لذاتها لمرتبة اعلى

المطلب الثالث : استخدام المتابعات في تضعيف الروايات:

الفصل الثالث : شروط المتابعات وفوائدها وارشادات مهمة فيها ، وفيه اربعة مباحث :

المبحث الاول : الشرط المشترك بين المتابعات والشواهد

المبحث الثاني : الشروط المختصة بالمتابعات

المبحث الثالث : فوائد المتابعات :

المبحث الرابع : إرشادات مهمة

المراجع والمصادر:

١.محمد بن اسماعيل ، الجامع المسند المختصر ، (الرياض، مؤسسة فياض، ط١، ١٤١١هـ.(

٢.ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق ، المسايرة في علم الكلام، ت: محي الدين عبد الحميد (القاهرة، المكتبة المحمودية، ط١،)

٣.العيني ، بدر الدين الحنفي ،عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، (بيروت، دار الكتب العليمة، ١٩٨٧م(

٤.القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (السعودية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، ط٥، ١٤٠٩هـ.(

٥.ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخارى لابن بطال ،(الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣)

٦.الديوبندي، محمد أنور شاه، فيض الباري على صحيح البخاري،(بيروت،دار الكتب العلمية ،٢٠٠٥)

٧.أبو الحسين مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، (بيروت ،دار الأفاق الجديدة)

٨.أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود،(بيروت، المكتبة العصرية(

٩. محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير – سنن الترمذي،(دار الغرب الإسلامي – بيروت)

١٠. أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه ،(دار الفكر – بيروت(

١١. أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، السنن الكبرى،(دار الكتب العلمية – بيروت)

١٢. محمد بن إسحاق بن خزيمة، صحيح ابن خزيمة،(المكتب الإسلامي – بيروت(

١٣. الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس، المسند،(: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان)

١٤. أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ البيهقي، أبو بكر، السنن الكبير،(مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (الدكتور / عبد السند حسن يمامة(

١٥. سليمان بن أحمد ، أبو القاسم الطبراني ، المعجم الكبير،(مكتبة ابن تيمية – القاهرة)

١٦. أحمد بن فارس بن زكر، أبو الحسين،ابن فارس،(معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت)

١٧. عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح،(دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيرو)

١٨. عبد الريم بن الحسين العراقي، أبو الفضل زين الدين، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح،(المكتبة السلفية ، المدينة المنورة)

١٩. محمد بن إبراهيم بن جماعة، ابن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي،(دار الفكر – دمشق)

٢٠. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،(مكتبة الرياض الحديثة – الرياض)

٢١. رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر،(مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب)

٢٢. أحمد بن علي ، أبو الفضل ،ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،(مطبعة سفير - بالرياض)

٢٣. محمد بن عبد الرحمن ، شمس الدين أبو الخير، السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي،(مكتبة السنة – مصر)

٢٤. محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، بدر الدين أبي عبد الله، الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح،(أضواء السلف – الرياض)

٢٥. عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث،(دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع- مصر)

٢٦. مواقع الشبكة العنكبوتية (الانترنت)

٢٧. ١. علوان، بلال مصطفى، تعريف بكتاب الجامع الصحيح، موقع: https://www.alukah.net/sharia/0/21351/

٢٨. ٢. إسلام ويب، منهج الإمام البخاري المتعلق بالأسانيد١٣\٦\٢٠١١

https://www.islamweb.net/ar/article/168195

الفصل الاول:

تعريف المتابعات واقسامها وامثلة عليها

المبحث الاول :المتابعات لغة واصطلاحا

المطلب الأول: المتابعات لغة

المطلب الثاني المتابعات اصطلاحا

المبحث الثاني اقسام المتابعات :

المطلب الاول :: باعتبار طبقة المتابِع.

المطلب الثَّاني: باعتبار نوع المتابعة.

المبحث الثالث : امثلة للمتابعات :

الفصل الأول : تعريف المتابعات وأقسامها وأمثلة عليها:

المبحث الأول :المتابعات عند المحدثين لغة واصطلاحا :

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المتابعة لغة.

- المتابعة لغة: قال ابن فارس في مادة (تبع): التاء، والباء، والعين، أصل واحد لا يشذ عنه من الباب شيءٌ، وهو التُّلُوُّ والقَفْو. يقال تبِعْتُ فلاناً إذا تَلَوْتَه واتّبعْتَه . وأتْبَعْتُه إذا لحِقْتَه[٦] ، وايضا المتابعة في اللُّغة: مفاعلة من (ت ب ع)، وهو أصل دالٌّ على التلو والَقفو[٧]

- المطلب الثاني : المتابعة اصطلاحاً[٨]: المتابعة مجيئ الحديث من طريق أخرى، بلفظه أو بمعناه، عن نفس الصحابي. كما أشار إليه ابن الصلاح ، ولم أجد في كتب المصطلح عبارَة تفي ببيان المقصود منها، لكن عباراتهم في هذا الباب تدور حول معنى ظاهِر، وهو موافقة

[٦] معجم مقاييس اللغة ج١ص٣٣١

[٧] معجم مقايسس اللغة ج١ص٣٦٢

[٨] مقدمة ابن الصلاح – مع التقييد والإيضاح ص ٩١

الراوي غيره في رواية الحديث عن شيخ الأول أو من فوقه دون الصحابي.[٩] وقد تتابع المصنِّفون في علوم الحديث على بيان حقيقة المتابعة بضرب المثال، دون الاشتغال بوضع حد صناعي يميّز حقيقتها.[١٠]

وأقرب ما وجدت من كلامهم ما ذكره الكافيجي، وهو أن يروي راويان أو أكثر في طبقة واحدة حديثًا واحدا.[١١]

تنبيه مهم :

يقال لراوي المتابعة: تابِع ومتابِع؛ بكسر الباء في كليهما[١٢]،ويقال لحديث المتابع متابعا عليه[١٣]

---

[٩] المتابعات والشواهد دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم للعصيمي ص٣٥

[١٠] علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٨ ، والمنهل الروي ص ٥٩ ، والمقنع ٤٩٢. – ٤٩١/ ٢٤٢ ، وتوجيه النظر ١ – ٢٤١/ ٧٣ ، وتدريب الراوي ١ – ٢٠٩ ، والتوضيح الأبهر ٧٢ –والتعريف بالمثال أحد مسالك تمييز حقائق الأشياء عند المنطقيين، ويقال له: التعريف بالرسم؛ إلا أنه دون التعريف بالحدِّ ، انظر: تحفة المحقِّق ص ٦٧-٦٩

[١١] الكافيجي في المختصر ص١٤٢

[١٢] قفو الأثر ص٦٤

[١٣] المختصر ص١٤٤

وقال العراقي في الألفية :

الاعتبار سبرك الحديث هــلْ ... شارك راو غيرَه في ما حملْ

عن شيخه، فإن يكنْشورك منْ ... مــعتبر به، فهو تابع، وإنْ

شورك شيخُه ففوقُ، فــكـذا ... وقــد يسمى شاهدا، ثم إذا

مـتن بمعناه أتـى، فـالشاهدُ ... ومــا خلا عنك لذا، مفاردُ[١٤]

ويقول الحافظ -رحمه الله تعالى-: "والفرد النسبي إن وافقه غيره فهو المتابع، وإن وجد متن يشبهه فهو الشاهد، وتتبع الطرق لذلك هو الاعتبار"[١٥]

وعلى هذا فالمتابعة مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي ، اما الكلام على الشاهد فليس محله هذا البحث ، فالمتابع إذا اتحد الصحابي حديث يروى عن أبي هريرة فإذا رواه الأعرج عن أبي هريرة وقلت: إن هذا هو الأصل، ثم وجدت متابعة من سعيد بن المسيب عن أبي هريرة فهذه المتابعة للأعرج، متابعة، تابع سعيد بن المسيب الأعرج وهكذا، إذا كانت في الراوي - المتابعة في الراوي- عن الصحابي أو متابعة للراوي في الراوي عنه إلى آخره، وإن وجد متن يروى من حديث صحابي آخر يشهد له في اللفظ والمعنى أو

---

[١٤] ألفية العراقي . مع فتح المغيث شرح ألفية الحديث ج١ ص٢٠٧

[١٥] نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص١٥

المعنى فقط فهو الشاهد، إذاً الفرق بين المتابعات والشواهد: إن اتحد الصحابي فمتابعة، وإن اختلف الصحابي فهو الشاهد، من غير نظر إلى اللفظ، سواء اتحد اللفظ أو اختلف، إنما ينظر إلى الصحابي، إن اتحد فمتابع وإن اختلف فشاهد، فالمتابع بكسر الموحدة اسم فاعل من المتابعة بمعنى الموافقة.

وايضا في الاصطلاح: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط مع الاتحاد في الصحابي.[١٦]

وقال الحافظ ابو الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي في شرح اختصار علوم الحديث :

النوع الخامس عشر: في الاعتبارات والمتابعات والشواهد

مثاله: أن يروي حماد بن سلمة عن أيوب، وعن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة –رضي الله تعالى عنه–، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – حديثا، فإن رواه غير حماد عن أيوب، أو غير أيوب عن محمد، أو غير محمد عن أبي

[١٦] ص٢٩ – كتاب شرح نخبة الفكر – المتابع والشاهد – المكتبة الشاملة الحديثة

هريرة، أو غير أبي هريرة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – فهذه متابعات.[١٧]

وقال السيوطي في التدريب[١٨]: النَّوع الخامس عشر: معرفةُ الاعتبار، والمتَابعات والشَّوَاهد: [هذه أُمور] يتداولها أهل الحديث [يتعرَّفُونَ بها حال الحديث] ينظرون هل تفرَّد به رَاويه أم لا، وهل هو معروف أو لا .....فالاعْتبار: أن يأتي إلى حديثٍ لبعض الرُّواة فيعتبرهُ بروايات .... والمتابعةُ: أن يرويه عن أيُّوب غير حمَّاد، وهي المتَابعة التَّامة، أو] لم يروه عنه غيره، ورواهُ [عن ابن سيرين غير أيُّوب، أو عن أبي هُرَيْرة غير ابن سيرين، أو عن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – صحابي آخر] غير أبي هُرَيْرة [فكل هذا يُسمَّى مُتابعة، وتقصر عن] المتابعة [الأولى بحسب بُعدها منها] أي بقدره [وتسمَّى المتَابعة شاهدًا] أيضًا.

وقال الحافظ ابن حجر[١٩] : وقد تُطْلَقُ المتابعةُ على الشاهدِ، وبالعكسِ، والأمرُ فيهِ سهلٌ[٢٠] ، غير أنَّ هناك من وسع العبارة فجعل المتابعة بنوعيها شاهدا، منهم الحاكم ، والسيوطي، والسخاوي[٢١]

---

[١٧] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص١٥٩

[١٨] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ج١ص٢٤١

[١٩] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص ٩٠

فالحاصل :

ان المتابعات جمع متابعة، وهي طريق أخرى للحديث عن نفس الصحابي، كأن يروي الحديث عن ابن عمر نافع، ثم نجد لهذا الحديث رواية أخرى من طريق ابنه سالم، فيقال: تابعه سالم بن عبد الله، أي تابع نافع في رواية هذا الحديث، وتكمن أهمية معرفة المتابعة في أنها ترفع الغرابة عن الحديث، بوجود من يوافق نافع في روايته، وتؤدي بالتالي إلى تقوية الحديث من ذلك الطريق، بحسب قوة الراوي الذي تابعه، فترفعه من درجة الضعيف إلى درجة الحسن لغيره، أو من الحسن إلى الصحيح لغيره، قال الحافظ ابن كثير: "ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة".

المبحث الثاني اقسام المتابعات : وفيه مطلبان

تقسم المتابعات باعتبارين اثنين:

الأول: باعتبار طبقة المتابِع.

والثَّاني: باعتبار نوع المتابعة.

---

[٢٠] قوله: والأمر فيه سهلٌ؛ لأن التقوية حاصلةٌ بهما كِلَيْهما، ولا مشاحة في الاصطلاح.

[٢١] المنهل الروي ص ٥٩ ، والنكت للزركشي ج٢ص١٦٩ ، تدريب الراوي ج١ص٢٤٣،فتح المغيث ج١ص٢٠٨

- المطلب الاول :باعتبار طبقة المتابع

تنقسم المتابعات باعتبار طبقة المتابِع إلى قسمين:

الأول: المتابعة التامة وحقيقتها: أن يقع الاتفاق في الرِّواية عن الشيخ الَّذيُ ظنّ التفرد عنه، بحيث يكون ملتَّقى للأسانيد، فإذا روى راٍ و عن شيخ، ثمَّ وجد راٍ و آخر عن الشيخ نفسه بإسناده ومتنه،فهذه هي المتابعة التامة.[٢٢]

الثَّاني: المتابعة القاصرة أو الناقصة:

وحقيقتها: أن لا يقع الاتفاق في الرِّواية عن الشيخ الَّذي ظن التفرد عنه، بل فوقه؛

سواءً في شيخ الشيخ أو من هو أعلى منه، ما اتحد الصحابي راوي الحديث.[٢٣]

- المطلب الثَّاني: أقسام المتابعات باعتبار نوع المتابعة:

تنقسم المتابعات باعتبار نوع المتابعة إلى قسمين:

---

[٢٢] المنهل الروي ص ٦٠ ، والمختصر ص ١٤٢ ، وفتح المغيث ج١ص٢٠٨،تدريب الراوي ج١ص٢٤٣ وقفو الأثر ص ٦٤

[٢٣] زيادة على السابق المقنع ج١ص١٨٨

الأول: متابعُة موافقة.

وحقيقتها: الاتفاق في المتابعة التامة أو القاصرة على إسناد الحديث ومتنه، فلا يقع فيها اختلاف بين الرواة.

الثَّاني: متابعُة مخالفة.

وحقيقتها: وقوع الاختلاف بين الرواة عن الشيخ الَّذي ظُن التفرد عنه أو من فوقه،

في متن الحديث وسنده، أو أحدهما، وينتج منها معرفة الشاذ والمحفوظ، والمعروف والمنكر.

وهولاء الرواة وقعت بينهم متابعُة بروايتهم عن شيخ واحد، لكن هذه المتابعة لم

تتفق في نتيجتها، مع اتِّحادها في المورد.

وكأنَّ هذا النوع هو المراد بالاستدلال في قول أبي زرعَة الرازيِّ، لما ذكر حديثًا

رواه عبد الله بن نافِع، عن أبيه، خالف فيه أصحاب أبيه:

.(((وبمثل هذا يستدلُّ على الرجل إذا روى مثل هذا، وأسنده رجُل واحدٌ[٢٤] ، يعني يستدلُّ على وهمه وسوء حفظه.

وهذا المعنى للاستدلال معنى آخر غير الَّذي ذكره الإمام أحمد فيما سبق، مما يبيِّن

شمول مصطلح الاستدلال لأمرين:

أحدهما: الاستدلال على ثبوت حديث الراوي بموافقة غيره له.

والآخر: الاستدلال على عدم ثبوت حديث الراوي بمخالفة غيره له.

وهذا العموم يصوِّب القول باندراج الرِّواية المختلفة عن شيخٍ واحد في معنى المتابعة؛

لكن مع اختلاف بين رواتهما، فبينهما عموم وخصوص، فأما العموم ففي القدر المشترك من الرِّواية عن الشيخ نفسه، وأما الخصوص ففي انفراد كلِّ واحد منهم بوجه في الرِّواية غير الآخر.[٢٥]

ومن هذا الضرب ما رواه أحمد في ((العلل ومعرفة الرجال)) [٢٦]عن أيوب أنَّ ابن أبي

[٢٤] أسئلة البرذعي لأبي زرعَة الرازي ص ٦٩٣

[٢٥] المتابعات والشواهد للعصيمي ص٤٩-٥٠

مليكة قال له: ألا تعجب! حدثني القاسم، عن عائشة، أنها قالت: أهللت بالحج، - قال أحمد: يعني مع النبيِّ ﷺ، وحدثني عروة عنها أنها قالت: أهللت بعمرة؛ ألا تعجب

فالقاسم بن محمد وعروة بن الزبير تابع أحدهما في الرِّواية عن عائشَة أنها أهلَّت مع

النبيِّ ﷺ ، ثمَّ اختلفا فيما أهلَّت به.

ومنه ما أخرجه الحميدي قال: ثنا سفيان، قال: سمعت الزهري - وحفظته منه -عن سعيد بن المسيب، أنه أخبره عن أبي هريرَة، قال: قال رسوُل الله ﷺ : ((إذا كان يوم الجمعة كان على كل بابٍ من أبواب المسجد ملائكُة، يكتبون الناس على منازلهم الأولَّ فالأولَّ، فإذا خرج الإمام طويت الصحف، واستمعوا الخطبة، فالمهجِّر الى الجمعة كالمهدي بدنَة، ثمَّ الَّذي يليه كالمهدي بقرَة، ثمَّ الَّذي يليه كالمهدي كبشا، حتى ذكر الدجاجة والبيضة)).

قال الحميدي: فقيل لسفيان: إنهم يقولون في هذا الحديث: عن الأغرِّ، عن أبي

---

[٢٦] ج٢ص٣٨٩

هريرَة، قال سفيان: ما سمعت الزهري ذكر الأغر قطُّ، ما سمعته إلاَّ عن سعيد، أنه أخبره عن أبي هريرَة[٢٧] ، وهذا الخبر ظاهر في اجتماع سفيان وغيره في رواية الحديث عن الزهريِّ، ثمَّ الاختلاف عليه في شيخه

الخلاصة : المتابعة عند المحدثين نوعان [٢٨](تامة) و (قاصرة) ،

فالمتابعة التامة: مشاركة راو لراو آخر رواية الحديث عن شيخ الراوي ، وحتى الصحابي .

والمتابعة القاصرة : مشاركة راو لراو آخر رواية الحديث عن شيخ شيخ الراوي، وحتى الصحابي.

وقال الحافظ ابن حجر في [المتابعة]:

وَما تقدَّم ذِكْره مِن الفَرْدِ النِّسبي، إنْ وُجِد -بعدَ ظَنِّ كونِه فَرْداً- قد وافَقَهُ غيرُهُ فهو المتابِع بكسر الموحَّدة.والمتابَعَةُ على مراتبَ:

- إنْ حَصَلَتْ للرَّاوي نفْسِهِ فهِي التَّامَّةُ، وإنْ حَصَلَتْ لشيخِهِ فَمَنْ فوقَهُ فهِيَ القاصِرةُ[٢٩].

---

[٢٧] ج٢ص٤١٧

[٢٨] فتح المغيث شرح ألفية الحديث ج١ص٢٠٨

[٢٩] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص٨٧

• المبحث الثالث : امثلة للمتابعات :

اولا : مثال للمتابعة التامة : ما رواه الترمذي من طريق شَريك عن المقدام بن شُريح عن أبيه عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: "مَنْ حَدَّثَكُم أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَالَ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ مَا كَانَ يَبُولُ إلا قَاعِدًا."[٣٠] هذا الحديث في إسناده شَريك بن عبد الله النخعي الكوفي ابو عبد الله القاضي وهو ضعيف، وعند الاعتبار وجدنا من تابع شريكاً، وهو سفيان الثوري، فقد جاء الحديث[٣١] من طريق سفيان الثوري عن المقداد بن شُريح عن أبيه عن عائشة – رضي الله عنها بلفظه سواءا، فالحديث يكون حسناً بهذه المتابعة، وهذه المتابعة تسمى: متابعة تامة؛ لأنها حصلت للراوي نفسه وهو: (شريك) في المثال السابق، أما إذا حصلت المتابعة لشيخ الراوي، أو شيخ شيخه، أومن فوقه، فتسمى متابعة قاصرة.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله :

---

[٣٠] رواه الترمذي في (جامعه)، في كتاب (ابواب الطهارة) ، باب (النهي عن البول قائما) ،ج١ص٦٠ح١٢، والنسائي في (المجتبى)،كتاب (الطهارة)،باب(البول في البيت جالسا)ج١ص٢٦ح٢٩ ،وابن ماجه في (السنن)،كتاب (الطهارة وسننها)،باب (في البول قاعدا)،ج١ص٢٧٥ح٣٠٧، وغيرهم وهو صحيح

[٣١] رواه احمد في (المسند)،ج٤١ص٤٩٥ح٢٥٠٤٥

مثال المتابعةِ: ما رواهُ الشَّافعيُّ في "الأمِّ"، عن مالِكٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ، عن ابنِ عمر، أَنَّ رَسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: "الشهرُ تِسْعٌ وعِشرون، فلا تَصوموا حتَّى تَروُا الهِلالَ، ولا تُفْطِرُوا حتَّى تَرَوْه، فإنْ غُمَّ عليكم فأَكْمِلوا العِدَّةَ ثلاثين"[٣٣]. فهذا الحديث، بهذا اللفظ، ظن قوم أن الشافعي تفرَّدَ بهِ عن مالِكٍ، فعدَّوْهُ في غرائِبه؛ لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسنادِ بلفظِ: "فإن غُمَّ علَيْكُم فاقْدُرُوا له". لكنْ وجَدْنا للشَّافعيَّ متابِعاً، وهو عبدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ [٣٤]، كذلك أَخرجَهُ البُخَارِيّ عنهُ، عن مالك[٣٥]، وهذه متابَعَةٌ تامة.

ووَجَدْنا لهُ، أَيضاً، متابَعَةً قاصِرَةً في صحيحِ ابنِ خُزَيمَةَ مِن روايةِ عاصمِ بنِ محمدٍ، عن أبيه -محمد بن زيدٍ- عن جدِّهِ عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ، بلفظِ:

---

[٣٢] جاء الحديث في طبعة د. عتر بلفظ: فإن غمي عليكم، وما أَثبتُّهُ هو الوارد في الأصل ق٩ب، وهو كذلك في مسند الشافعي وفي موطأ الإمام مالك.

[٣٣] ترتيب مسند الشافعي، نشر وتصحيح: السيد يوسف على الحسني، والسيد عزت العطار، ١٣٧٠هـ-١٩٥١م، ط. مصورة، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٧٢/١، وهكذا هو عند مالك في الموطأ، ح٦٤٣، الصيام.

[٣٤] كان عبد الله هذا من المتقنين، وكان يحيى بن معين لا يُقدِّم عليه في مالك أحداً.

[٣٥] رواه البخاري في (الصحيح)، كتاب (الصوم)،باب (قول النبي اذا رايتم الهلال فصوموا)، ج٣ص٢٧ح١٩٠٦،ومسلم في
(الصحيح)، كتاب(الصيام)ج٣ص١٢٢ح١٠٨٠،وغيرهما

"فكملوا ثلاثين"[٣٦] ،وفي صحيح مسلم مِن روايةِ عُبَيْد اللهِ بنِ عُمَر، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمرَ، بلفظِ: "فاقْدُرُوا ثلاثينَ"[٣٧].

ولا اقْتِصارَ في هذه المتَابَعَةِ -سواءٌ كانتْ تامَّةً أمْ قاصِرة- على اللَّفْظِ، بل لو جاءت بالمعنى كفى، لكنَّها مختصةٌ بكونِها مِن روايةِ ذلك الصَّحابيِّ.

الفصل الثاني :

حكم استخدام المتابعات في الحكم على الرواة ومروياتهم

المبحث الاول :حكم استخدام المتابعات في الحكم على الرواة :

المطلب الاول : استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بفحش الغلط.

المطلب الثاني : استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بالوهم:

---

[٣٦] صحيح ابن خزيمة، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط. الأُولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، ٢٠٢/٣، وهو فيه: " ... فإنْ غم عليكم فأكملوا ثلاثين".

[٣٧] رواه مسلم في (الصحيح)، كتاب(الصيام) ج٣ص١٢٢ ح١٠٨٠،وغيره

المطلب الثالث : استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بالمخالفة:

المطلب الرابع : استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بسوء الحفظ:

المبحث الثاني: استخدام المتابعات في الحكم على الروايات :

المطلب الاول : استخدام المتابعات في تقوية الأحاديث الضعيفة لمرتبة الحسن لغيره:

المطلب الثاني : استخدام المتابعات في تقوية الأحاديث الحسنة لذاتها لمرتبة اعلى

المطلب الثالث : استخدام المتابعات في تضعيف الروايات:

الفصل الثاني : حكم استخدام المتابعات في الحكم على الرواة ومروياتهم :

وفيه مبحثان المبحث الاول :حكم استخدام المتابعات في الحكم على الرواة .

والمبحث الثاني: استخدام المتابعات في الحكم على الروايات .

المبحث الاول : حكم استخدام المتابعات في الحكم على الرواة :

يستخدم المحدثون المتابعات في توثيق، وتجريح الرواة، وفي هذا المعنى يقول ابن الصلاح [٣٨] رحمه الله : (يعرف كون الراوي ضابطاً، بأن نعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين، بالضبط والإتقان. فإن وجدنا رواياته موافقة ـ ولو من حيث المعنى ـ لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب،والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً. وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه ، ولم نحتج بحديثه. والله أعلم [٣٩]

[٣٨] المقدمة في النوع الثالث والعشرون : معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته ص ٦١

[٣٩] الاعتبار للشواهد والمتابعات

وسوف أورد بعض الأمثلة على استخدام المحدثين للمتابعات في الكلام على الرواة، ومن المعلوم أن الكلام في الرواة يكون بواحد من أسباب عشرة،بعضها أشد في القدح من بعض، خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط، وقد ذكرها المناوي في (اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر) [٤٠] ومن وجوه الطعن في الرواة التي تعتمد اعتماداً كبيراً على المتابعات، الوجوه التالية: (فحش الغلط. الوهم. المخالفة.سوء الحفظ.) ففيه اربعة مطالب :

المطلب الاول : استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بفحش الغلط.

يراد بفحش الغلط عند المحدثين: كثرته ، وليس لكثرة الغلط عند المحدثين عدد محدد، فيحكم على الراوي بفحش الغلط إذا بلغها، والذي يظهر لي، أن المسألة نسبية، تتعلق بمرويات الراوي كثرةً وقلةً، فمثلاً الراوي الذي يروي الآف الروايات لا تنزل درجته إذا غلط خمسين غلطاً، بينما تنزل مرتبة راو آخر قليل الرواية إذا غلط مثل هذه الأغلاط، وعلى هذا يمكن أن يفهم ما رواه ابن أبي حاتم [٤١]عن أبيه أنه قال:

---

[٤٠] الاعتبار للشواهد والمتابعات

[٤١] الجرح والتعديل ج٢ص٢٨

أخبرني سليمان بن أحمد الدمشقي قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي أكتب عمن يغلط في عشرة؟ قال: نعم. قيل له: يغلط في عشرين؟ قال: نعم .قلت: فثلاثين؟ قال: نعم. قلت: فخمسين؟ قال نعم. وفي رواية أخرى عن سليمان بن أحمد الدمشقي أنه قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي أكتب عمن يغلط في مائة ؟ قال: لا، مائة كثير. قال أبومحمد بن أبي حاتم: يعني مائة حديث.[٤٢]

استخدم جماعة من المحدثين المتابعات في الحكم على الرواة بكثرة الغلط (فحش الغلط)، ومن أبرز هؤلاء: الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله ،لما قال ابن أبي حاتم: (سألتُ أبي، عن حديثٍ [٤٣]، رواه الوليد بن مسلم، عن أبي بكر الهذلي، عن عكرمة، عن ابن عباس عن شيبة بن عثمان بن شيبة ذكرت يوم بدر[٤٤] ،

---

[٤٢] الجرح والتعديل ج٣ص٣٣

[٤٣] رواه الطبراني في (المعجم الكبير) حديث رقم ٧١٩٢ قال الهيثمي في (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد)
٦/٢٧١ : (رواه الطبراني وفيه أبو بكرالهذلي وهو ضعيف).

[٤٤] كذا في (علل الحديث) برقم ٩٧٧يوم بدر ، ٢٩٨ : وفي المعجم الكبير ج٧ص٢٩٨ يوم حنين

.قال أبي: هذا غلط إن ما حدثونا، عن ابن المبارك، عن أبي بكر الهذلي، عن عكرمة عن شيبة بن عثمان الحجبي ليس فيه ابن عباس، و الوليد عندي كثير الغلط٤٥

المطلب الثاني : استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بالوهم:

يراد بالوهم عند المحدثين [٤٦]: أن يروي الراوي الحديث على طريق التوهم.

من الأمثلة على استخدام المتابعات في الحكم على الرواة بالوهم، ما جاء عن ابن عبد البر رحمه الله في حديث عتبان بن مالك رضي الله عنه يا رسول الله أنها تكون الظلمة، والسيل، والمطر، وأنا رجل ضرير البصر، فصل يارسول الله في بيت بمكان أتخذه مصلى ، فجاءه رسول الله ،فقال: أين تحب أن أصلي؟ فأشار له إلى مكان من البيت ، فصلى فيه رسول الله ﷺ . يرى ابن عبد البر أن يحيى وهم في روايته لهذا الحديث عن مالك، فجعله عن محمود بن لبيد، بدلاً عن محمود بن الربيع، وجميع من رواه عن مالك جعله عن محمود بن الربيع، قال ابن عبد البر: (قال يحي في هذا الحديث عن مالك عن ابن شهاب عن محمود بن لبيد، وهو غلط بيِّن، وخطأ غير مشكل، ووهم صريح لايعرج عليه، ولهذا لمن شتغل بترجمة الباب عن

[٤٥] علل الحديث ج١ص٣٢٨ص٩٧٦٧

[٤٦] اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر ج٢ص٣٣

محمود بن لبيد، لأنه من الوهم الذي يدركه من لم يكن له بالعلم كبير عناية، وهذا الحديث لم يروه أحد من أصحاب مالك، ولا من أصحاب ابن شهاب، إلا عن محمود ابن الربيع، ولا يحفظ إلا لمحمود بن الربيع، وهو حديث لايعرف إلا به ، وقد رواه عنه أنس بن مالك عن عتبان بن مالك، ومحمود بن ومحمود بن لبيد ، ذكره في هذا الحديث خطأ، والكمال لله، والعصمة به لاشريك له . [٤٧]

.(والحديث من طريق محمود بن الربيع الأنصاري متفق عليه [٤٨]

المطلب الثالث : استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بالمخالفة:

يراد بالمخالفة مخالفة الراوي للثقات إن أخطأ الرواة، ومخالفتهم للثقات في نقل الأخبار تعرف عند المحدثين من هتين، بينهما الإمام مسلم، الجهة الأولى منهما:

أن ينقل الناقل حديثاً بإسناد، فينسب رجلاً مشهوراً، بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته. والجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً، عن مثل الزهري، أو غيره من الأئمة، بإسناد واحد، ومتن

[٤٧] . التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ج٦ص٢٢٦

[٤٨] رواه البخاري، برقم ٤١٤ ومسلم ١٥٨

واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم، عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيُعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين، ما حدث الجماعة من الحفاظ، دون الواحد المنفرد،وإن كان حافظاً، على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل: شعبة، وسفيان بن عيينة، ويحي بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أئمة أهل العلم [٤٩]

فالحديث المروي عن جماعة باسناد واحد، ومتن واحد، إذا خالفهم أحد الرواة، فرواه من طريقهم، وخالفهم في اسنادهم، أو قلب متن حديثهم، قدم أهل العلم بالحديث في هذه الحالة رواية الجماعة على رواية الواحد المنفرد، وإن كان الواحد حافظاً .فدل ذلك على الاعتبار للمتابعات في الحكم على الرواة، وعلى رواياتهم. [٥٠]

من الأمثلة على استخدام المتابعات في الحكم على الرواة بالمخالفة:

[٤٩] التمييز ص٦

[٥٠] (اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر ج٢ص٣٣

حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ انه قال من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر.[٥١]

.(قال الحاكم رحمه الله) :هكذا رواه عدى بن ثابت عن سعيد بن جبير).

وهو ثقة، وقد وقفه سائر أصحاب سعيد بن جبير عنه[٥٢]

المطلب الرابع : استخدام المتابعات في الحكم على الراوي بسوء الحفظ:

يراد بسوء الحفظ عند المحدثين [٥٣] أن يكون غلط الراوي أقل من إصابته.

وفي رواية : أن يستوي غلطه وإصابته.

ومن الأمثلة على استخدام المتابعات في الحكم على الرواة بسوء الحفظ:

الإمام الدار قطني حكم على (عمر بن حبيب) بسوء الحفظ، لمخالفته رواية أقرانه لحديث [٥٤] علي رضي الله عنه انه قال: أخذ رسول الله بيمينه حريرا، وبشماله ذهباً، فقال: هذان حرام على ذكور أمتي.

---

[٥١] السنن الكبرى للبيهقي ١٧٤/٣ و له متابعة في رفعه أخرجه أبو داود (٥٥١) مطولاً، وابن ماجه (٧٩٣) مختصراً، والحاكم (٨٩٣) واللفظ له

[٥٢] المدخل إلى كتاب الإكليل ج١ص٤٧

[٥٣] اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر ج٢ص٣٤

[٥٤] رواه بنحوه أبو داود في (السنن (باب في الحرير للنساء) حديث رقم٤٠٥٧ وسكت عنه أبو داود، ثم المنذري في (مختصر السنن)

بين الدار قطني رحمه الله اختلاف الرواة في هذا الحديث، فقال:(يرويه يزيد بن أبي حبيب، واختلف عنه، رواه الليث بن سعد، وعبد الحميد بن جعفر، ومحمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد العزيز بن أبي الصعبة عن أبي أفلح الهمداني عن ابن زرير عن علي، واختلف عن ابن إسحاق، فقال ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي أفلح ولم يذكر بينها عبد العزيز بن أبي الصعبة، ورواه زيد بن أبي أنيسة عن يزيد ابن أبي حبيب عن عبد الله بن زرير، أسقط من الاسناد رجلين: ابن أبي الصعبة، وأبا أفلح.وقال ابن عيينة عن ابن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن آخر لم يسمهما عن علي، ورواه عمر بن حبيب عن ابن إسحاق بإسناد

(باب تحريم الذهب على الرجال) حديث رقم ٥١٤٤ ، وابن ماجه في (السنن) (كتاب اللباس) (باب لبس الحرير والذهب للنساء) حديث رقم ٣٥٩٥ . وحكى الشوكاني اختلاف العلماء في درجة اسناده، حيث ذكر أن: (ابن المدين يقال إن: حديث حسن، ورجاله معروفون، وذكر الدار قطني الاختلاف فيه على يزيد بن أبي حبيب، ورجح النسائي رواية ابن المبارك عن الليث عن يزيد عن ابن أبي الصعبة عن رجل من همدان يقال له أفلح عن عبد اللَّه بن زرير عن علي عليه السلام. قال الحافظ: الصواب أبو أفلح. وقد أعلها بن القطان بجهالة حال رواته ما بين يزيد بن أبي حبيب وعلي فأما عبد اللَّه بن زرير فقد وثقه العجلي وابن سعد وأما أبو أفلح فقال الحافظ: ينظر فيه وأما ابن أبي الصعبة فقد ذكره ابن حبان في الثقات واسمه عبد العزيز. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبارج١ص١١٣

آخر عن سعيد ابن أبي هند عن عبد الله بن شداد عن عبد الله بن مرة عن علي، ووهم في هذا الإسناد عمر بن حبيب، وكان سئ الحفظ، والصحيح عن ابن إسحاق قول يزيد بن هارون، و جرير عنه، لمتابعة عبد الحميد بن جعفر والليث اياهما .[٥٥]

المبحث الثاني: استخدام المتابعات في الحكم على الروايات :

أشار إليها الحافظ ابن حجر – رحمه الله – بقوله: متى توبع السيئ الحفظ بمعتبر، كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه- وكذا المختلط الذي يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسناً لا لذاته [٥٦] .فيراد بالحكم على الروايات الحكم عليها إذا تعددت طرقها بالصحة، أو الحسن، أو الضعف.

والحكم على الروايات بالمتابعات عند المحدثين لها ضوابط مهمة، لابد من مراعاتها، والالتزام بها، وعليه، ينبغي عند الحكم على الروايات بالمتابعات، مراعاة ما ياتي:

[٥٥] العلل الواردة في الأحاديث النبوية ج٣ص٢٦٠

[٥٦] نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص٥١

- إذا وجدنا رواية لها إسنادان مثلاً وكانت درجة إسناد الطريق الأول ضعيفة بسبب سوء حفظ الراوي، ودرجة إسناد الطريق الثاني ضعيفة أيضاً بسبب سوء حفظ الراوي، فإن درجة اسناد الطريق الأول ترتقي لمرتبة الحسن لغيره بالطريق الثاني، وكذا العكس بالعكس.

- إذا وجدنا رواية لها إسنادان مثلاً وكانت درجة إسناد الطريق الأول ضعيفة بسبب سوء حفظ الراوي، ودرجة إسناد الطريق الثاني أعلى من درجة اسناد الطريق الأول، كأن تكون حسنة لذاتها مثلاً، فإن درجة إسناد الطريق الأول ترتقي لمرتبة الحسن لغيره بالطريق الثاني، وتزداد درجة اسناد الطريق الثاني قوة، يستفاد منها عند تعارض الروايات.[٥٧]

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الاول : استخدام المتابعات في تقوية الأحاديث الضعيفة لمرتبة الحسن لغيره:

يستخدم المحدثون المتابعات في تقوية الأحاديث الضعيفة ضعفاً يسيراً لمرتبة الحسن لغيره، قال ابن الصلاح – رحمه الله –: (ليس كل ضعف يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون

[٥٧] الاعتبار للمتابعات والشواهدعند المحدثين لمرتضى الزين احمد محمد

ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه، مع كونه من اهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال، زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون .(الحديث شاذاً) [٥٨]

وعليه، فإن الرواية الضعيفة ضعفاً يسيراً تتقوى عند المحدثين، إذا جاءت من وجه آخر، والوجه الآخر قد يكون متابعة، وقد يكون شاهداً كما يفيده اطلاق ابن الصلاح رحمه الله ها هنا، وتخصيص الوجه الآخر في كلام ابن الصلاح بالمتابعات يحتاج لدليل.

وكلامه يدل على أن رواية الراوي، الضعيف بسبب سوء حفظه، وهو من أهل الصدق والديانة، مشكوك في ضبطه لها، فإذا جاءت روايته من وجه آخر، عرفنا بالوجه الآخر أنه قد حفظ متن تلك الرواية، وأن ضبطه لها لم يختل، وفي ذلك رد على بعض الباحثين المعاصرين، الذين يقولون إن المتابعات قوي الأسانيد، والشواهد تقوي المتون، وهو قول لم يعز لواحد من

[٥٨] (مقدمة ابن الصلاح – مع التقييد والإيضاح ص٣٦-٣٧

علماء الحديث، ولم أقف عليه في كتب علوم الحديث التي اطلعت عليها. وما معنى أن تقوية المتابعات تكون للأسانيد فقط؟ وهل تتقوى الأسانيد بمعزل عن المتون المنقولة إلى جانب ذلك، فقد يشكل على القائلين بتقوية المتابعات للأسانيد، والشواهد للمتون، أن بعض علماء الحديث يسمون المتابعة شاهداً، كما هو اختيار الحاكم في المدخل.[٥٩]

المطلب الثاني : استخدام المتابعات في تقوية الأحاديث الحسنة لذاتها لمرتبة الصحيح لغيره:

يستخدم المحدثون المتابعات في تقوية الأحاديث الحسنة لذاتها لمرتبة الصحيح لغيره، قال ابن الصلاح رحمه الله : (إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والإتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر وروي مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين،.(وذلك يرقي حديثه من درجة الحسن إلى الصحيح) [٦٠] وقال النووي: (إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة الحافظ الضابط مشهوراً بالصدق والستر، فروي حديثه من غير وجه قوي وارتفع (من الحسن إلي الصحيح)[٦١]

---

[٥٩] الاعتبار للمتابعات والشواهدعند المحدثين لمرتضى الزين احمد محمد ص ٣٢

[٦٠] مقدمة ابن الصلاح – مع التقييد والإيضاح ص٣٧

[٦١] (التقريب والتيسير – مع تدريب الراوي ج١ص١٧٣

وعليه، فإن الرواية التي في درجة الحسن لذاته تتقوى عند المحدثين، إذا تعددت طرقها، بمتابعات، أوشواهد لها، كما يفيده اطلاق ابن الصلاح والنووي رحمهما الله مع مراعاة أن تكون هذه المتابعات، أو الشواهد، في مرتبة الحسن لذاته، أو أعلى من ذلك.

المطلب الثالث : استخدام المتابعات في تضعيف الروايات:

قد يحكم المحدَّث على الرواية بالشذوذ، أو النكارة، إذا وجدها مخالفة لروايات الثقات، قال ابن حجر رحمه الله : (فإذا روى الضابط والصدوق شيئاَ، فرواه من هو أحفظ منه، أو أكثر عدداً بخلاف ما روى، بحيث يتعذرالجمع على قواعد المحدثين، فهذا شاذ وقد تشتد المخالفة، أويضعف .(الحفظ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً) [٦٢] كما أن المتابعات يستخدمها المحدثون في اكتشاف علل الأحاديث، وفي ذلك يقول الخطيبُ البغداديّ –رحمه الله –: (والسبيلُ إلى معرفةِ علة الحديث أنْ يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط، كما أخبرنا أبوبكر أحمد بن محمد بن إبراهم الأشناني بنيسابور قال: سمعتُ أحمد بن محمد بن عبدوس الطرائفي يقول: سمعتُ عثمان بن سعيد الدارمي يقول: سمعتُ نعيم بن حماد يقول: سمعت ابن

[٦٢] هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٣٨٢

المبارك يقول: إذا أردتَ أن يصحَ لكَ الحديث فاضرب بعضه ببعض [٦٣].

وقال علي بنُ المديني – رحمه الله – : البابُ إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه [٦٤] . وقال يحيى بنُ معين –رحمه الله – اكتب الحديث خمسين مرة، فإنّ له آفات كثيرة [٦٥]. وقال ابن الصلاح – رحمه الله – (ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك ، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك)[٦٦]

---

[٦٣] (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) ج٢ص٢٩٥

[٦٤] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) ج٢ص٢١٢

[٦٥] السابق

[٦٦] مقدمة ابن الصلاح – مع التقييد والإيضاح) ص٩٦

الفصل الثالث :

شروط المتابعات وفوائدها وارشادات مهمة في المتابعات

المبحث الاول : الشرط المشترك بين المتابعات والشواهد

المبحث الثاني : الشروط المختصة بالمتابعات

المبحث الثالث : فوائد المتابعات :

المبحث الرابع : إرشادات مهمة

الفصل الثالث : شروط المتابعات وفوائدها وارشادات مهمة في المتابعات

وفيه اربعة مباحث :

المبحث الاول : الشرط المشترك بين المتابعات والشواهد:

اذكر الشرط المشترك بين المتابعات والشواهد ثم اذكر ما اختصت به المتابعات من شروط ،وهو أن يكون راوي المتابعة ثقَّة أو ضعيًفا يصُلح حديثه للانجبار، وكونه ثقَّة مما لا اختلاف فيه أن يورد، أما الضعيف فإنما يورد حديثه لحصول القوة بمجموع رواية الضعفاء إذا تابع بعضهم بعضا [٦٧] ،ولهذا يدخل في باب المتابعة والاستشهاد من لا يحتج بحديثه على الانفراد، بل يكون معدودًا في الضعفاء [٦٨]

[٦٧] المتابعات والشواهد للعصيمي ص ٦٢

[٦٨] توجيه النظر ج١ص٤٩٤ ، فتح المغيث ص٢٠٩

المبحث الثاني : الشروط المختصة بالمتابعات

وهي نوعان : النوع الأول: الشروط الإسنادية.

وهي شرْط واحد:وهو اتِّحاد الصحابيِّ، وقد ذكره الأبناسي، وتعقَّب ابن الصلاح على تمثيله

للمتابعة بما اختلف صحابيه.

النوع الثَّاني: الشُّروط المتنية:

وهي شرْط واحد، بأن يكون الحديث المروي عن الصحابيِّ نفسه، هو عين الحديث الَّذي طلبت له المتابعة، ولا يضر تغير يسير.

أما إذا كان في معناه بحيث يبعد عن اللَّفظ المراد، فقد يعلُّ أحدهما الآخر، إذ مخرج

الحديث صحابي واحد، وتغيير اللَّفظ عنه لايحتمل إلا من رواة ثقات أثبات.[٦٩]

المبحث الثالث : فوائد المتابعات :

[٦٩] المقنع ج١ص١٨٩،وفتح المغيث ج١ص٢٠٩،وتدريب الراوي ج١ص٢٤٥

بالنظر والتتبع وجدت من خصص فوائد لمتابعات فقط ومنهم من جعل الفوائد للمتابعات والشواهد مشتركة فأجمل ما وقفت عليه في الاتي :

١- ليعلم أنَّ الضعيف لم ينفرد به وحده عن ذلك الشيخ.

٢- الوقوف على ما يعين على تمييز رواية المختلط، فبتتبع الطُّرق ربما وجدنا راويا حمل عن ذلك الشيخ المختلط قديما قبل اختلاطه.

٣- الوقوف على ما يعين على تمييز رواية المدلِّسين، بأن نجد راويا روى عن هذا المدلِّس عُرف أنه لا يحمل عنه ما دلَّسه؛ كرواية شعبَة بن الحجاج عن قتادَة بن دعامَة ،أو نقف في شيءٍ من الطُّرق على التصريح بسماع المدلِّس [٧٠].

٤- معرفة ضبط الراوي لما رواه اذا كان موصوفا بسوء الحفظ او الخطأ او الوهم.

٥- تقوية الرواية من درجة الي الاعلي منها .

٦- التفرقة بين الزيادة الشاذة والمقبولة .

[٧٠] النكت للزركشي ج٢ص١٧١ ، تعريف أهل التقديس ص٥٨

٧- الترجيح عند الاختلاف في السند بين الوقف والرفع مثلا ، فالمتابع للمرفوع الضعيف يرجحه عن الموقف وان كان رجاله ثقات.

٨- مزيد فوائد مهمة عند اختصار المتابع للحديث .

٩- اظهار الخطأ من سقط مثلا في الاسناد أو المتن

١٠- تقوية الطريق من الغريب الي العزيز او المشهور والمستفيض.

١١- الوقف على اتصال سند المدلس تسوية بالمتابع .

١٢- تميز رواية المختلط بمتابعة قرينه في شيخهما ، فتقبل اذ عرفنا ان المختلط ضبط هذه الرواية .

١٣- كثرة المتابعات تقوي الظن.

المبحث الرابع: إرشادات مهمة [٧١] :

اولا : المتابعة.. وظن الرجل رجلين.

المتابعة التي يعتد بها العلماء، ويقوون بها الرواية، هي المتابعة الحقيقية، وليس المتابعة الناتجة عن التخليط بين الرواة، من ظن الرجل رجلين، والواحد اثنين.

[٧١] الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات لطارق عوض الله ص١٥١ وما بعدها بتصريف

كأن يكون الحديث حديث رجل واحد، هو المتفرد به، إلا أنه ذُكر مرة باسمه، ومرة بكنيته، فاشتبه ذلك: هل هو واحد، أم اثنان؟

فقد ينطلي ذلك على البعض، فيظن أنهما اثنان، فيجعل كلاً منهما متابعاً للآخر، والصواب أنه رجل واحد، ذُكر مرة باسمه، ومرة بكنيته، وأنه لا متابعة.

مثال ذلك: قال ابن أبي حاتم :

" سألت أبي عن حديث؛ رواه: إسماعيل بن أبان الوراق، عن جعفر الأحمر، عن أبي خالد، عن أبي هاشم الرماني، عن زاذان، عن سلمان، أنه رعف، فقال له رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: " أحدث وضوءاً ".

فقال أبي: أبو خالد هذا؛ عمرو بن خالد، متروك الحديث، لا يُشتغل بهذا الحديث.

قلت لأبي: فإن الرمادي حدثنا عن إسحاق بن منصور، عن هُريم ، عن عمرو القرشي، عن أبي هاشم الرماني؛ هذا الحديث؟ فقال: هو عمرو بن خالد " اهـ.[٧٢]

ثانيا : المتابعة.. والرواية بالمعنى.

[٧٢] العلل ص١١٢

قد يقع اسم الراوي في الإسناد غير منسوب، فيشتبه على بعض من دونه بغيره ممن هو في طبقته؛ فينسبه اجتهاداً منه، فيخطئ، ولا يبين أن هذه النسبة إنما هي اجتهاد منه، وليست رواية، حتى تعامل بقدرها.

فإذا جاء هذا الحديث من رواية أخرى، ونُسب فيها الراوي على الصواب، قد يغتر البعض، فيظن أن النسبتين صواب، وأن الحديث لرجلين وليس لرجل واحد، فيثبت بمقتضى ذلك المتابعة، وليس الأمر كذلك، بل الحديث لرجل واحد، هو المتفرد به.

مثال ذلك:

روى: حسان بن إبراهيم الكرماني ـ وهو صدوق ـ حديثاً، عن أبي سعيد الخدري ـ مرفوعاً ـ:

" مفتاح الصلاة الوضوء، والتكبير تحريمها، والتسليم تحليلها ".

فقال مرة: " عن سفيان، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد ".

وأبو سفيان هذا؛ هو طريف بن شهاب العدوي، وهو المتفرد بهذا الحديث، وهو رجل ضعيف واهي.

غير أنه لما كان مذكوراً في حديث الكرماني بكنيته " أبو سفيان "، ظنه الكرماني والد سفيان الثوري، واسمه: " سعيد بن مسروق "، فرواه مرة أخرى على ما توهم، فقال: " عن سعد بن مسروق، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد ".فربما توهم متوهم أن طريفاً العدوي لم يتفرد بالحديث، بل تابعه عليه سعيد بن مسروق الثوري، بمقتضى هذه الرواية، وليس الأمر كذلك، بل هو كما ذكرت، إنما هو حديث العدوي، ليس لوالد الثوري فيه خف ولا حافر.

وقد بين ذلك ابن عدي [٧٣]وابن حبان [٧٤]، واعتمده الحافظ ابن حجر [٧٥].

ثالثا : المتابعة.. وتصحيف الأسماء.

أشد ما يكون التصحيف في الأعلام: أسماء، وكنى، وأنساباً، وألقاباً؛ وأثره كبير وخطير، حيث يؤدي في بعض الأحيان إلى الخلط بين الثقات والضعفاء، وأحياناً أخرى إلى إيهام تعدد رواة الحديث، بينما هو من رواية واحد فقط.

انظر ـ مثلاً:

---

[٧٣] في " الكامل " (٢/٧٨٣ - ٧٨٤)

[٧٤] في " المجروحين " (١/٣٧٧)

[٧٥] في " التلخيص الحبير " (١/٢٢٩)

"عبد الله بن عمر العمري"، و "عبيد الله بن عمر العمري"؛ هما أخوان ويشتركان في بعض الشيوخ والرواة، فإذا تصحف أحدهما على الآخر اشتد على الباحث، وصعب عليه إدراك الصواب إلا بعد البحث والتفتيش، وربما انطلى ذلك عليه، وظن أن الحديث محفوظ عنهما جميعاً، فإذا عرفت أن الأول ضعيف والآخر ثقة، أدركت خطر هذا التصحيف.

رابعا : المتابعة ... والقلب.

مما لا شك فيه؛ أن اتفاق الرواة على رواية حديث، من غير اختلاف بينهم، يدل على حفظهم للحديث، وعدم خطئهم فيه؛ فإن الخطأ غالباً ما يكون في الحديث الفرد، وهو عن الجماعة أبعد.

ومما لا شلك فيه، أن معرفة كون الراوي تابع غيره فيما روى فرع من ثبوت الرواية عن كل من المتابِع والمتابَع، أما مع عد صحة الرواية إليهما، أو إلى أحدهما، فلا سبيل لإثبات المتابعة؛ إذ ما بُني على خطأ فهو خطأ .

وكثيراً ما يجيء الخلل في إثبات المتابعة من هذا الباب، وذلك بأن يكون الحديث معروفاً من رواية راو معين، فيأتي بعض من لم يحفظ الحديث على وجهه، فيبدل الراوي براو آخر مشارك له في الطبقة،كخبر مشهور عن "

سالم " يجعله عن " نافع "، وآخر مشهور عن " مالك "، يجعله عن " عبيد الله بن عمر " ونحو ذلك.

فيظن من لم يفطن لذلك، أن هؤلاء جميعاً قد رووا الحديث، فيثبت بمقتضى ذلك المتابعة، ويدفع التفرد.

مثال ذلك:

حديث: " الأعمال بالنيات ". وهو حديث صحيح ثابت متفق عليه، والأئمة إنما صححوه من طريق واحدة، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب،

عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –.

ولا يصح إلا من هذا الطريق؛ هكذا قال أهل العلم وأئمته .

ومع ذلك؛ فقد جاءت متابعة ليحيى بن سعيد الأنصاري، بإسناد حسن في الظاهر، فلم يعتد بها أهل العلم، وتتابعوا على إنكارها.

وذلك؛ فيما رواه محمد بن عبيد الهمداني: حدثنا الربيع بن زياد الضبي: حدثنا محمد بن عمرو بن علقمة، عن محمد بن إبراهيم التيمي، به.

أخرجه: ابن حبان [٧٦]، وقال: " يُغرب ".

وكذلك؛ ابن عدي [٧٧]، وقال:

" هذا لا أصل له عن محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم؛ لم يروه عنه غير الربيع بن زياد، وقد روى الربيع بن زياد عن غير محمد بن عمرو من أهل المدينة أحاديث لا يتابع عليها، وعند محمد بن عبيد، عن الربيع الهمداني أحاديث لا يتابع عليها ".

وكذا؛ أخرجه الخليلي [٧٨]، وقال: " هو من غرائب حديثه، تفرد به عن محمد بن عمرو بن علقمة، والمحفوظ هذا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، وعند الربيع لهذا أخوات ".

وقال الذهبي [٧٩]:

" غريب جداً من حديث محمد بن عمرو، تفرد به عنه الربيع بن زياد، وما أظن رواه عنه غير ابن عبيد، وهو صدوق ".

---

[٧٦] في ترجمة الربيع هذا من " الثقات " (٦/٢٩٨- ٢٩٩)

[٧٧] في ترجمته من " الكامل " (٣/٩٩٧)

[٧٨] في ترجمة الربيع من " الإرشاد "ص٦٣١

[٧٩] في " تذكرة الحفاظ " ص٧٧٤

وقال الحافظ ابن حجر [٨٠]، بعد أن ذكر عن ابن حبان، أنه ساق له هذا الحديث في " الثقات "، وقال " يُغْرب ".

قال الحافظ:

" وهو من غرائبه، والظاهر أنه إنما سمعه من يحيى بن سعيد، فحدث به عن محمد بن عمرو على سبيل الخطأ ".

فهكذا؛ تتابع الأئمة على إنكار هذه المتابعة، وتخطئة الراوي الذي جاء بها، وعدم الاعتداد بها في دفع التفرد، على الرغم من أن أصل الحديث صحيحة، وراوي المتابعة صدوق لا بأس به، وهو لم يخالف، بل تفرد فحسب، وقد كان بإمكان الأئمة أن يتسامحوا في إثبات هذه المتابعة التي جاء بها، ومع ذلك فلم يفعلوا، بل فعلوا عكس ذلك تماماً، وأنكروا عليه هذه المتابعة، ولم يدفعوا بها التفرد، وأصروا على تفرد يحيى الأنصاري بالحديث.

وهذا؛ من أدل دليل على أنه ليس كل متابعة تجيء يعتد بها، بل ذلك راجع إلى اعتبار حفظ الراوي لها، وعدم خطئه فيها، ولو كان ممن يحتج بحديثه في الأصل.

---

[٨٠] في ترجمة الربيع من " اللسان " (٢/ ٤٤٤ - ٤٤٥) .

خامسا : المتابعة ... والإقران

قد يكون الحديث حديث رجل واحد، هو المتفرد به، فيأتي بعض من يروي الحديث عنه، فيقرن معه رجلاً آخر أو أكثر، والصواب أن الحديث ليس من حديث من قرن معه، بل هو حديثه، ليس من حديث غيره. فمن لا يفطن لذلك، يظن أن الحديث من رواية هؤلاء جميعاً، فيدفع التفرد، ويثبت المتابعة، وليس الأمر كذلك.

مثال ذلك:

حديث: أبي أمية الطرسوسي، عن عاصم، عن ابن جريج، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: " ليس منا من لم يتغن بالقرآن ".

هذا الحديث؛ أن أبا عاصم أخطأ في متنه، وأن الصواب بهذا الإسناد متن: " ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن، يجهر به ".

إلا أن أبا أمية الطرسوسي أخطأ على أبي عاصم في هذا الحديث خطأ آخر، حيث جعله من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة . كلاهما .، عن أبي هريرة، والصواب: أنه حديث أبي سلمة وحده عنه، ليس هو من حديث سعيد.

قال أبو علي النيسابوري[٨١]:

" قول أبي أمية: " عن سعيد بن المسيب " وهم منه في هذا الحديث ".

وقال الخطيب عقبه:

" روى هذا الحديث عبد الرزاق بن همام، وحجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة وحده ".

قلت: وكذلك أخرجه أحمد[٨٢] من طريق محمد بن بكر البرساني، عن ابن جريج، مثل رواية عبد الرزاق وحجاج بن محمد.

وقال الدارقطني [٨٣] :

" وقع في إسناده وهم من أبي أمية، وهو قوله: " عن سعيد بن المسيب " مع أبي سلمة ".

سادسا : المتابعة.. والمخالفة.

مما لا شك فيه، الراوي إذا روى ما يتابعه عليه غيره، فإن هذا يكون أدل على ضبطه لما روى.أما إذا روى ما يخالفه فيه غيره، فإنه إن كان ممن لا

---

[٨١] " تاريخ بغداد " (٣٩٥/١) .

[٨٢] (٢٨٥/٢)

[٨٣] في " العلل " (٢٤٠/٩) .

تؤثر فيه المخالفة، لم يضره ذلك، أما إن كان ممن لم يبلغ في الحفظ والإتقان هذه المكانة، كانت المخالفة ـ حينئذ ـ قادحة في روايته، إذا كانت المخالفة ممن تؤثر مخالفته.

وربما جاءت روايات ظاهرة الاتفاق، ثم بعد التتبع والسبر، يتبين أن هذه الروايات ليست متفقة فيما بينها، بل هي مختلفة، فلا يحكم لها حكم الاتفاق، بل حكم الاختلاف.

وذلك؛ فيما إذا رُوي عن راويين حديث واحد، على الاتفاق في الإسناد والمتن معاً، ثم يتبين بعد السبر، أن بعض من دون أحد هذين الراويين أخطأ عليه، حيث روى حديثه مثل رواية الراوي الآخر، والصواب الذي يُعرف عند أصحاب هذا الراوي، أنه يروي الحديث على خلاف رواية الراوي الآخر، في الإسناد أو في المتن، فتبين بذلك أن المتابعة المزعومة معلولة بالمخالفة، وأن هذين الراويين مختلفان فيما بينهما في إسناد الحديث في أو متنه، وليسا متفقين.وقد يقع ذلك حيث يقرن الراوي بين الراويين في الرواية، فيحمل رواية أحدهما على رواية الآخر على الاتفاق وهماً.

مثال ذلك:

روى: أبو الزبير، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: " من لم يجد نعلين فليلبس خفين، ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل ".[٨٤]

فهذا الحديث؛ حديث أبي الزبير عن جابر.

لكن؛ روى محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ـ مثله.[٨٥]

وهذا الإسناد: يوهم أن عمرو بن دينار، إنما يروي الحديث عن جابر، كما يرويه عنه أبو الزبير، وعليه؛ يكون عمرو متابعاً لأبي الزبير ، وليس الأمر كذلك ، بل إن هذا مما أخطأ فيه محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار، وهو وإن كان صدوقاً، إلا أنه صاحب أوهام عن عمرو بن دينار.

وقد خالفه جماعة من أصحاب عمرو بن دينار في إسناد هذا الحديث، فقالوا جميعاً:

" عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن عبد الله بن عباس ، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ".

---

[٨٤] أخرجه: مسلم (٣/٤) وأحمد (٣٢٣/٣) .

[٨٥] أخرجه: الطبراني في " الأوسط " (٩٣٢٢) .

فدل ذلك؛ على أن عمرو بن دينار غير موافق في روايته لأبي الزبير عن جابر، وإنما هو يرويه بإسناد آخر يختلف عن إسناد أبي الزبير، فلا متابعة.

وممن رواه عن عمرو بن دينار؛ هكذا:

سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وشعبة، وحماد بن زيد، وأيوب السختياني، وابن جريج، وهشيم بن بشير، وسعيد بن زيد، وأشعث بن سوار.

سابعا : المتابعة.. والجادة.

قد يتتابع بعض الرواة على رواية حديث إسناداً ومتناً، ويخالفهم من هم أولى بالحفظ منهم، فيرجح الأئمة رواية الحفاظ، وإن كان الأولون جماعة يبعد على مثلهم الخطأ عادة ، إلا أن الأئمة يرون أن هؤلاء الجماعة وإن اتفقوا، إلا أن ما اتفقوا عليه مما يسهل أن تتوارد عليه الأذهان، وأن يتفق على الخطأ فيه الجماعة، كأن تكون روايتهم جارية على الجادة المعهودة، ورواية الحفاظ على خلاف الجادة.

فحماد بن سلمة ـ مثلاً ـ؛ إذا روى عن ثابت البناني، غالباً ما يكون الحديث: "عن ثابت، عن أنس"، فإذا روى حافظ أو أكثر عن حماد بن سلمة حديثاً عن ثابت مرسلاً، ووجدنا عدداً من الضعفاء، أو ممن ليسوا

مبرزين في الحفظ؛ رووا الحديث، فقالوا: "عن حماد، عن ثابت، عن أنس"، عرفنا أن من وصل الحديث بذكر أنس إنما سلك الجادة، فأخطأ، وأن من لم يسلكها إنما حفظ الحديث على وجهه.

ويقع ذلك أيضاً بكثرة في مثل: "محمد بن المنكدر، عن جابر"، و "الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة"، و "مالك، عن نافع، عن ابن عمر"، و "الزهري، عن سالم، عن ابن عمر"، وأمثلة هذا كثيرة، يعرفها من له اعتناء بهذا الباب.

وقد قال الإمام أحمد [٨٦] :

" وأهل المدينة، إذا كان حديث غلط، يقولون: "ابن المنكدر عن جابر"، وأهل البصرة يقولون: " ثابت عن أنس "؛ يحيلون عليهما ".

فإذا توارد عدد من الرواة، لاسيما إذا كانوا ضعفاء، أو ليسوا من المبرزين في الحفظ، وكان ما تواردوا عليه مما يجري على الجادة الغالبة، وخالفهم حافظ أو أكثر، كان الغالب أن الصواب مع من عُرِفَ بالحفظ والإتقان، وأن ما تتابع عليه هؤلاء خطأ.

مثال ذلك:

---

[٨٦] "الكامل" (١٦١٦/٤) .

سأل ابن أبي حاتم [٨٧] أباه وأبا زرعة:

عن حديث؛ رواه عبد الله بن رجاء وسهل بن حماد العنقزي أبو عتاب، عن شعبة، عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ موقوف ـ، قال لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً.

ورويا: عن شعبة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي – صلى الله عليه وسلم ـ بنحوه، فقالا: أكثر أصحاب شعبة الحفاظ منهم يرفعون حديث عدي بن ثابت، ولا يقولون في حديث سماك: " ابن عباس "، إنما يقولون " سماك، عن عكرمة، أن النبي – صلى الله عليه وسلم –؛ وهذا صحيح. قلت إنما اتفقوا؟!

فقالا: شيخين صالحين، أوقفا ما رفعه الحفاظ، ووصلا ما يرسله الحفاظ اهـ.

ثامنا : المتابعة.. والإبهام.

الإبهام؛ هو أن يُسمي الراوي اختصاراً من الراوي عنه، فيقول مثلاً: " أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو بعضهم "؛ وهو ذلك.

والإبهام؛ علة إسنادية، توجب التوقف في الحديث وعدم الاحتجاج به؛ لاحتمال أن يكون ذلك المبهم ضعيفاً أو كذاباً.

---

[٨٧] في " العلل " (٢١٩٢) ، وانظر " شرح البخاري لابن رجب (٣/٢٦٥) .

ويستدل على معرفة اسم المبهم؛ بوروده من طريق أخرى مسمى فيها، بشرط أن تكون هذه التسمية محفوظة، وليست خطأ من قِبَل بعض الرواة، فربما سُمِّي المبهم في رواية أخرى، ولا يكون ذلك محفوظاً، إنما المحفوظ عدم تسميته.

مثال ذلك:

ما روى: جماعة من أصحاب الزهري، عن الزهري، قال: حدثني رجال من الأنصار ـ لم يسمهم ـ، أن عثمان دخل على أبي بكر ـ الحديث؛ في نجاة هذا الأمر.

فقد رواه: عبد الله بن بشر الرقي، عن الزهري، فقال: " عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، عن أبي بكر ".

هكذا؛ سمى شيخ الزهري: " سعيد بن المسيب "، وأخطأ في ذلك، والصواب: أنه غير مسمى ـ: قاله أبو زرعة والدارقطني [٨٨].

تاسعا : المتابعة.. والسرقة.

[٨٨] علل الحديث " لابن أبي حاتم (١٩٧٠) و " العلل " للدارقطني " (١/١٧٣) .

من عُرف بسرقة الحديث، وادعاء سماع ما لم يسمع، لا يصلح حديثه في باب الاعتبار، ومتابعته لغيره لا تنفعه بقدر ما تضره، فإنها تؤكد سرقته لحديث غيره، وروايته من غير سماع.

فإن السارق للحديث ـ غالباً ـ لا يختلق متناً، ولا يركب إسناداً حتى يُبَرأ من تهمة الحديث حيث يتابعه عليه غيره.

وإنما السارق، يأتي إلى أحاديث يرويها غيره بالفعل، عن شيخ من الشيوخ، فيسمعها هو من بعض أصحاب ذلك الشيخ، ثم يسقط الواسطة، ويرتقي بالحديث إلى الشيخ نفسه، مصرحاً بالسماع منه، وهو لم يسمعه منه، فيدعي سماع ما لم يسمع.

والفرق بين السرقة والتدليس واضح؛ فإن المدلس لا يصرح بالسماع، بل يأتي بصيغة محتملة، بخلاف السارق؛ فإنه يصرح بالسماع ويكذب في ذلك.

وفي " تاريخ بغداد "[٨٩].

عن حسين بن إدريس، قال: سألت عثمان بن أبي شيبة، عن أبي هشام الرفاعي، فقال: لا تخبر هؤلاء، إنه يسرق حديث غيره، فيرويه.

---

[٨٩] ج ٣/٣٧٦) .

قلت: أعلى وجه التدليس، أو على وجه الكذب؟ فقال: كيف يكون تدليساً، وهو يقول: حدثنا؟!

فهذا ـ كما ترى ـ لا يتفرد، بل يروي ما يرويه غيره، غير أن غيره سمع، وهو لم يسمع، فيظهر وكأنه لم يتفرد، بل توبع، وليس الأمر كذلك، فإن هذه متابعة صورية، لا حقيقة لها.

فمتابعة السارق؛ لا تدفع عنه تهمة السرقة، بل تؤكد التهمة عليه، وأنه إنما أخذ حديث غيره، فرواه؛ مدعياً سماعه .

وهذا؛ والأصل في السارق أنه متهم؛ لادعائه سماع ما لم يسمع، لكن؛ قد يقع من بعض الثقات وبعض أهل الصدق ممن لا يُتهمون ـ ما صورته كصورة السرقة، لا عن قصد؛ بل عن خطأ، أو عن تساهل في استعمال ألفاظ الأداء في غير معناها الاصطلاحي.

فمثل هذه الروايات تعامل مثل السرقة، من حيث عدم الاعتداد بها في باب الاعتبار ودفع التفرد، غير أنه لا يتهم في صدقه من وقع في مثل ذلك من أهل الصدق، بل يحمل ذلك على الخطأ أو التساهل.

عاشرا : المتابعة.. والتلقين.

من عُرف بقبول التلقين، لا يصلح حديثه للاعتضاد، وإن كان قابل التلقين غير متهم، لأن الخلل الحاصل من قبوله التلقين، يفضي إلى طرح حديثه، وعدم اعتباره.

وذلك من وجهين:

الأول: أن قبول التلقين " مظنة رواية الموضوع؛ فإن معنى قبول التلقين، أنه قد يقال له: " أحدثك فلان عن فلان بكيت وكيت؟ " فيقول " نعم؛ حدثني فلان عن فلان بكيت وكيت "، مع أنه ليس لذلك أصل، وإنما تلقنه وتوهم أنه من حديثه، وبهذا يتمكن الوضاعون أن يضعوا ما شاءوا، ويأتوا إلى هذا المسكين، فيلقنونه فيتلقن، ويروي ما وضعوه "[٩٠].

وقال الحميدي عبد الله بن الزبير[٩١]:

" فإن قال قائل: فما الشيء الذي إذا ظهر لك في المحدث، أو من حدث عنه، لم يكن مقبولاً؟

---

[٩٠] قاله: الشيخ المعلمي ـ عليه رحمة الله ـ في تعليقه على " الفوائد المجموعة " (ص ٤٠٨).

[٩١] الجرح والتعديل " (١/١/٣٣-٣٤) و " الكفاية " (ص ٢٣٣- ٢٣٥).

قلنا: أن يكون في إسناده رجل غير رضا، بأمر يصح ذلك عليه، بكذب أو جرحة في نفسه، تُرد بمثلها الشهادة، أو غلطاً فاحشاً لا يشبه مثله، وما أشبه ذلك.

فإن قال: فما الغفلة التي تُردُ بها حديث الرجل الرضا، الذي لا يعرف بكذب؟

قلت: هو أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك، فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا، أو بغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك، أو يصحف تصحيفاً فاحشاً، فيقلب المعنى، لا يعقل ذلك فيكف عنه.

وكذلك؛ من لُقِّن فتلقن التلقين، يُرد حديثه الذي لُقن فيه، وأُخذ عنه ما أتقن حفظه، إذا عُلم أن ذلك التلقين حادث في حفظه لا يعرف به قديماً، فأما من عُرف به قديماً في جميع حديثه، فلا يُقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لُقن " اهـ.

الوجه الثاني: أن الملقِّن قد يجيء ذاك الشيخ بحديث يرويه غيره، ويلقنه إياه على أنه من حديثه هو، ويقول له: " حدثك فلان عن فلان بكيت وكيت "، فيقول " نعم "، فيرويه هو، أو يجيز غيره روايته عنه، وليس هو من

حديثه، بل من حديث غيره، والواقع أن الحديث حديث غيره، وليس حديثه هو، فلا تنفع تلك المتابعة.

تم بفضل الله تعالى ، والله المستعان.